

Distr.: General  
6 December 2012  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة  
الدورة السابعة والستون  
البند ٣٨ من جدول الأعمال  
الحالة في أفغانستان

## الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦/٦٧ وقرار مجلس الأمن ٢٠٤١ (٢٠١٢)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريراً عما يحدث من تطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.
- ٢ - ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة بشأن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الكبيرة التي بذلت في المجالات الإنسانية ومجالات التنمية وحقوق الإنسان منذ تقريري السابق الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (A/67/354-S/2012/703). ويتضمن التقرير أيضاً موجزاً للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتصلة بأفغانستان.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## ثانياً - التطورات ذات الصلة

### ألف - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركز الاهتمام على الموافقة على النظم والهيكل من أجل تنفيذ ورصد الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في مؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان، المعقود في ٨ تموز/يوليه. وقد أظهرت الجهات الأفغانية والدولية المعنية جدية عزمها على كفالة المحافظة على الزخم خلال الفترة الانتقالية وبناء أساس متين لعقد التحول ٢٠١٥-٢٠٢٤.

٤ - ظلت الانتخابات، بوصفها حجر الزاوية في عملية الانتقال السياسي في البلد، تجتذب اهتماماً شديداً لدى أصحاب المصلحة الأفغان. وقد أكد إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة مجدداً التزام الحكومة بإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة بقيادة وإدارة أفغانية وفقاً للدستور. وظلت مسألة البحث عن أفضل السبل لتحقيق ذلك موضوعاً لمناقشة جرت على نطاق واسع. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، رفض مجلس الوزراء اقتراحاً للجنة الانتخابية المستقلة يدعو إلى إجراء عملية جديدة لتسجيل الناخبين، بغية إنشاء قوائم اقتراع خاصة بكل مركز اقتراع. وفضّل اعتماد نهج آخر يستند إلى مشروع وطني لتحديد الهوية إلكترونياً (معروف باسم e-taskera) وضعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالتعاون مع وزارة الداخلية. وبالنظر إلى أن هذا المسعى يستغرق وقتاً طويلاً، فقد صدرت إلى اللجنة توجيهات بأن تقوم باستعراض بطاقات الناخبين التي وزعت من قبل، واتخاذ تدابير، في الوقت ذاته، للحد من حالات الغش، والتخلص من ملايين البطاقات المزدوجة ليكون ذلك أساساً لوضع قائمة للناخبين للجولة المقبلة من الانتخابات. ولتحقيق فهم أفضل لمسألة تغيير مسار التخطيط للانتخابات في ضوء ما يقدم من دعم على الصعيد الدولي إزاء تقديرات متفاوتة على نطاق واسع لما يتطلبه المشروع من حيث التكلفة والوقت، عملت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان على تيسير عقد دورات لتبادل المعلومات في هذا الصدد.

٥ - وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، اعتمد مجلس النواب في الجمعية الوطنية قانوناً بشأن واجبات اللجنة الانتخابية المستقلة وهيكلها. ويحدد القانون عملية استشارية شاملة بشأن التعيينات في اللجنة، بدلا من أن يكون لرئيس الجمهورية وحده السلطة التقديرية في هذا الأمر، كما هو الحال في الوقت الحاضر. وفي اللحظات الأخيرة من المداولات، أدرج المجلس لجنة الشكاوى الانتخابية بوصفها هيئة تسوية المنازعات النهائية، حيث أعيد تشكيلها لتكون مؤسسة دائمة، مع النص على أن تضم عضوين دوليين تعينهما الأمم المتحدة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر مجلس الشيوخ مشروع القانون، غير أنه ألغى آلية التعيينات المقترحة - تاركا مسألة

العضوية في هيئات إدارة الانتخابات لتكون من اختصاص الرئيس - ورفض العضوية الدولية في لجنة الشكاوى. وسوف يتعين الآن على اللجنة المشتركة بين المجلسين أن تتوصل إلى حل وسط. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عرض قانون الانتخابات على مجلس الوزراء. ولا يزال العمل مستمرا، حيث تركزت المناقشة العامة على دور الأحزاب السياسية، وتوزيع المقاعد المخصصة للمرأة بموجب الدستور، وتحديد أهلية المرشحين، ووضع أرقام متسلسلة على بطاقات الاقتراع، وتحديد دور المؤسسات الأمنية وآليات تسوية المنازعات.

٦ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت اللجنة الانتخابية المستقلة الجدول الزمني الذي وضعته لإجراء انتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات في وقت واحد. وتقرر أن يكون موعد الاقتراع يوم ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وقد أعرب بعض الشخصيات المعارضة وأعضاء في الجمعية الوطنية عن قلقهم إزاء ما يحتمل أن يترتب على طقس الشتاء من آثار على التحضيرات اللوجستية وعلى إقبال الناخبين، وخاصة في المناطق الشمالية والوسطى. واستنادا إلى هذا التوقيت، وضعت اللجنة مشروعا لمفهوم العمليات، وهو حاليا في مكتب الرئيس، ويتضمن ميزانية إرشادية، واستراتيجيات وأنشطة مقترحة ترمي إلى تحسين عملية تسيير الانتخابات. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، طلبت اللجنة رسميا أيضا دعما من الأمم المتحدة للانتخابات التي ستجرى في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وقد استدعى هذا الطلب إيفاد بعثة في مرحلتين من المقرر، لتتولى تقييم الاحتياجات، على أن تتم الزيارة الأولى في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت الحاضر، يتولى مشروع تقديم الدعم الانتخابي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ELECT II (تعزيز القدرة القانونية والانتخابية من أجل الغد، المرحلة الثانية)، تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة الانتخابية. وقدم الدعم أيضا خلال هذه الفترة عن طريق خبير مستقل ليقدم المشورة التقنية إلى وزارة العدل في ما تظطلع به من أعمال بشأن مشروع قانون الانتخابات.

٧ - وقد تسارعت وتيرة أنشطة الأحزاب السياسية حيث جرت تغييرات داخل هذه المجموعات وفيما بينها في بيئة سريعة التغيير. ففي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، عقد حزب "أفغان ملت" المعروف تاريخيا بهيمنة العنصر البشتوني فيه، مؤتمره السادس في كابل، حيث استعاض عن أنوار الحق أحدي، وزير التجارة وزعيمه الذي تولى قيادته فترة طويلة، بأستانا غول شيرزاد، السكرتير العام للحزب. وعقد الجناح السياسي المسجل المنبثق عن الحزب الإسلامي في حقبة المجاهدين (أفغانستان) مؤتمره في يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر في العاصمة، حيث احتفظ عبد الهادي أرغانديوال وزير الاقتصاد بقيادة الحزب. وقد كانت هاتان المجموعتان، إلى جانب كتلي المعارضة الرئيسيتين، الجبهة الوطنية لأفغانستان والائتلاف الوطني الأفغاني من بين ٢٠ حزبا من مختلف الانتماءات السياسية، أطلقت في

٢٣ أيلول/سبتمبر ميثاق الديمقراطية. ويطالب الميثاق، من بين طلبات أخرى، أن تكفل الحكومة إتاحة دور أكبر للأحزاب السياسية في العملية الانتخابية والسياسية. وأعرب أكثر من ٥٠ حزبا سياسيا ومنظمة مجتمع مدني، في اجتماع نظّمته في كابل، أفغانستان، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، هيئة المراقبة المحلية الرئيسية، وهي مؤسسة الانتخابات الحرة والترهية، عن تأييدها لمطالب أكثر تفصيلا تتعلق بإصلاح النظام الانتخابي. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الرئيس حامد كرزاي أكثر من مائة من المديرين والصحفيين في وسائل الإعلام الأفغانية للتشاور بشأن عمليات إعداد التقارير في الفترة التي تسبق الانتخابات. ورحب المشاركون بهذه المبادرة في ضوء جدال جرى مؤخرا بشأن حرية الصحافة. وأعرب البعض عن قلقهم إزاء أوجه ضعف يعاني منها الإطار القانوني في ما يتعلق بمسائل الإعلام، وصعوبة الحصول على المعلومات من المسؤولين، والتهديدات التي توجه إلى الصحفيين.

٨ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، وافق مجلس النواب على ثلاثة من أربعة مرشحين لتولي مناصب أمنية عليا في الحكومة. وثبت بسم الله خان محمدي، وزير الداخلية السابق، ووزيرا للدفاع؛ ورفقي الجنرال باتانغ مجتبي، وهو مسؤول كبير في وزارة الداخلية، إلى رتبة وزير، وتمت الموافقة على تعيين أسد الله خالد، وزير الشؤون القبلية السابق، مديرا عاما للمديرية الوطنية للأمن. ولم يحصل حاجي دين محمد، محافظ كابل السابق، على الأغلبية اللازمة لتشيته وزيرا للشؤون القبلية. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الميزانية الوطنية - في سياق الانتقال إلى إطار زمني جديد، إذ تبدأ السنة المالية الآن في ٢١ كانون الأول/ديسمبر - إلى مجلس الشيوخ. وفي ذلك العرض ذكر عمر زاخيلوال، وزير المالية، أن أفغانستان جديدة بألا تواجه أزمة اقتصادية بعد عام ٢٠١٤، ولكنه شدد على أن ثمة ضرورة ملحة لكفالة مزيد من الاكتفاء الذاتي، بطرق منها زيادة الإيرادات المحلية. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أحييت الميزانية إلى مجلس النواب مشفوعة بتعليقات أعضاء مجلس الشيوخ الاستشارية. ويبلغ مجموع الميزانية المقترحة سبعة بلايين دولار (٣,٨ بلايين دولار في الميزانية العادية و ٣,٣ بلايين دولار في الميزانية الإنمائية). وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، رفض مجلس النواب سياسة الحكومة الأساسية التي اقترحتها رئيس الجمهورية على النحو الذي تقتضيه المادة ٦٤ من الدستور، مشيرا إلى أن هذه السياسة تفتقر إلى الوضوح؛ وأعاد المجلس التقرير المقدم مع تعليقات قدمتها اللجان الفنية التابعة للمجلس.

٩ - واعتبارا من ١٩ أيلول/سبتمبر، احتفل المجلس الأعلى للسلام بأسبوع السلام والوحدة الوطنية، حيث تم تنظيم ١٩٥ مناسبة تتصل بهذا الأمر في جميع أنحاء البلد. وشمل ذلك عقد مؤتمر دولي للسلام في كابل في ٢٢ أيلول/سبتمبر حضره ممثلون من ١٥ بلدا، إلى جانب مجموعة أفغانية متنوعة من الشخصيات السياسية والدينية وشخصيات المجتمع المدني،

وتبادلوا فيه الآراء بشأن عملية المصالحة. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قاد صلاح الدين رباني، رئيس المجلس، وفدا في زيارة إلى إسلام آباد، بدعوة من هينا رباني كهار، وزيرة خارجية باكستان. والتقى ممثلو المجلس آصف علي زاداري، رئيس جمهورية باكستان وراجا بيرفيز أشرف رئيس الوزراء، والجنرال أشفق كياني، رئيس الأركان. وعقدوا جلسات اتسمت بالروح الإيجابية تبادلوا فيها الآراء بشأن الحاجة إلى التعاون على المدى الطويل وعلى نحو ثابت. وقد أُفِرَجَ عن عدد من أفراد الطالبان كانوا محتجزين في باكستان، وأعرب بيان مشترك صدر عن وزارة الخارجية في باكستان والمجلس الأعلى للسلام عن الموافقة على أن ينظر "بصورة إيجابية" في الطلبات المقدمة للحصول على مرور آمن لأي مفاوضين محتملين، وناشد حركة طالبان والجماعات المعارضة المسلحة أن تقطع صلاتها بتنظيم القاعدة، وأعلن عن عقد مؤتمر للزعماء الدينيين لمعالجة مسألة ازدياد التطرف في المنطقة. وفي الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، زار السيد رباني واشنطن العاصمة، ونيويورك حيث عقد اجتماعات مع عدة جهات منها مجلس الأمن والدول الأعضاء المهمة، لمناقشة آفاق عملية السلام وكيف يمكن أن تسهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠٠١١) في تحقيق هذا الهدف.

١٠ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التحليلي والاستشاري والتقني إلى المجلس الأعلى للسلام، بما في ذلك تيسير النقل الجوي للزيارة التي تمت إلى إسلام آباد. وتعتزم البعثة أيضا بدء مسار ثان للحوار، بتشجيع الأطراف صاحب المصلحة على المشاركة على أساس فردي، بالتركيز في البداية على تحديد رؤية للمستقبل. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدم البعثة أيضا الدعم لبرنامج أفغانستان للسلام وإعادة الإدماج، الذي يركز على المقاتلين الذين في الرتب الدنيا. ووفقا لما أفادت به الأمانة المشتركة للبرنامج، كان ما مجموعه ٨١٤ فردا من المتمردين السابقين قد انضموا إلى البرنامج بحلول ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، منهم ٣٠١ انضموا منذ أيلول/سبتمبر.

١١ - وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ على إدراج شبكة حقاني في القائمة، بوصفها كيانا مرتبطا بحركة الطالبان من حيث كونها تشكل تهديدا للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان. ويأتي هذا عقب عملية تدريجية أُدرج فيها عدد من كبار القادة والميسرين الماليين في المجموعة منذ عام ٢٠٠٧. وذكرت اللجنة ضلوع هذا الكيان في سلسلة من الهجمات شنت على أهداف بارزة، منها الفندق سيرينا في عام ٢٠٠٨، وفندق إنتركونتيننتال في حزيران/يونيه ٢٠١١، وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية ومقر القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ومواقع متعددة في جميع أنحاء أفغانستان في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أُدرجت أيضا

شركة راحات المحدودة، مع مالكيها، في القائمة، وهي آلية غير رسمية لتحويل الأموال خارج النظم المصرفية التقليدية لا تترك سجلا مكتوبا. ويركز مجلس الأمن بصورة مطردة على الهياكل الأساسية اللوجستية التي تدعم أنشطة المتمردين، وقد أشار على وجه التحديد إلى ضلوع راحات المحدودة في عمليات التمويل والتيسير المقدمة للمتمردين.

١٢ - واستمرت عملية النقل التدريجي للمسؤوليات الأمنية من قوات الأمن الدولية إلى السلطات الأفغانية، وشمل ذلك مساحات يقطنها ٧٥ في المائة من السكان. ويتوقع أن يعلن في أوائل عام ٢٠١٣ توزيع المقاطعات في الشريحتين النهائيتين من عملية انتقال المسؤوليات الأمنية. وقد كلف رئيس الجمهورية فريقا عاملا تتولى قيادته المديرية المستقلة للحكم المحلي، بوضع آلية "لنقل السلطة" من أفرقة إعادة إعمار المقاطعات. وطلبت المديرية من الدول الأعضاء المعنية تقديم بيانات عن أنشطتها لتُقدّم إلى مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. وفي اجتماع عقده وزراء الدفاع في منظمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل يومي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، صدرت توجيهات إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية للبدء في التخطيط لأعمال التدريب في فترة ما بعد عام ٢٠١٤. وقد كان من شأن الزيارة التي قام بها مجلس شمال الأطلسي إلى كابل في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر أن عززت الالتزامات التي أعلنت في القمة المعقودة في شيكاغو بالولايات المتحدة في أيار/مايو، وهي أن قوات منظمة حلف شمال الأطلسي سوف تبقى، وإن كان ذلك على نطاق أضيق إلى حد بعيد، من أجل تقديم الدعم، شريطة أن يُتفق على الوضع القانوني للقوات مع الحكومة الأفغانية. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت حكومتا أفغانستان والولايات المتحدة رسميا مفاوضات بشأن اتفاقهما الأمني الثنائي عملا باتفاق الشراكة الاستراتيجية المبرم بينهما.

## باء - التطورات الأمنية

١٣ - واصلت الأمم المتحدة رصد الأحداث الأمنية المتعلقة بعمل الجهات الفاعلة المدنية وحركتها وسلامتها. وظلت مستويات الحوادث الأمنية أقل كثيرا من عام ٢٠١١، حيث كانت قريبة من مستويات عام ٢٠١٠. وعلى نحو غير معتاد، كان هناك نشاط كبير للمتمردين قرب نهاية شهر رمضان، ثم حدث بعد ذلك انخفاض يتمشى مع الاتجاهات الموسمية. وفي الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، سُجِّل ٨٠١ ٤ من الحوادث الأمنية، وهو ما يمثل انخفاضا نسبته ١٤ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١ (٥٥٨٢ حادثا). ونتج هذا الانخفاض جزئيا عن نجاح قوات الأمن الأفغانية والدولية في اعتراض أفراد من المتمردين، وشحنات أسلحة وعمليات تمويل، ولكنه لم يؤد بالضرورة إلى إحساس العامة بتحسّن الأمن. ويعاني السكان من الأعمال التي تقوم بها

الجماعات المسلحة غير المشروعة، ومن الاشتباكات بين القبائل والمنازعات على الموارد الطبيعية، بينما تستمر بلا هوادة حملة المتمردين بعمليات تهريب أو قتل تستهدف شخصيات سياسية أو دينية أو قبلية مؤثرة، أو ناشطين في مسائل المجتمع والمرأة.

١٤ - ولا يزال جنوب البلد وشرقها يشهدان الغالبية العظمى من الحوادث الأمنية - ٧٠ في المائة منها في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر - حيث يظهر تركيز متزايد للمتمردين على طرق التسلل باتجاه كابل. ومقابل هذا الانخفاض العام، سجلت ولايات قندهار وكُنر وننكرهار، ولوكر، ووردك مستويات حوادث أمنية أعلى بشكل ملحوظ من تلك المسجلة في عام ٢٠١١. وعلى نحو غير معهود، شهدت ولاية فارياب الشمالية زيادة أيضا، حيث وقع فيها سادس أعلى عدد من الحوادث المسجلة في هذه الفترة. وشكلت الاشتباكات المسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة غالبية الحوادث. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي يبذلها المتمرّدون لتنفيذ أحداث تجذب الانتباه، فقد ظلت أعداد التفجيرات الانتحارية أقل مما كانت عليه في عام ٢٠١١، حيث سُجل ٢٢ تفجيرا في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، مقارنة بتسجيل ٣٩ تفجيرا خلال الربع نفسه من عام ٢٠١١. وذكرت قوات الأمن الأفغانية أنها أحبطت هجمات في ولايات كابل وكندهار وكندوز وبيروان وبغلان، حيث أُلقي القبض على ما لا يقل عن ١٧ مهاجما انتحاريا محتملا وصدورت كميات كبيرة من المتفجرات. وفي ساحة المعارك المعقدة، تستمر البلاغات الواردة عن اشتباكات فيما بين المتمردين في ولايتي غزني ووردك، وعلاوة على ادعاءات بحدوث "انتفاضات" شعبية محلية ضد تهريب الطالبان في ولايتي نورستان ولغمان.

١٥ - وكانت التظاهرات العامة، التي جرت في أيلول/سبتمبر احتجاجا على رسوم كاريكاتورية فرنسية وفيلم أمريكي مهينة للإسلام، سلمية في معظمها وتمكنت المؤسسات الأمنية الأفغانية من احتوائها باستثناء ثلاث حالات، منها وقفة احتجاجية أمام مكتب بعثة الأمم المتحدة في باميان، جُرح فيها أحد الحراس وأصيبت سيارة شرطة بأضرار بسبب رشق الحجارة. وتعرضت الأمم المتحدة والشركاء المنفذون للمزيد من التهديد المباشر والعرضي من خلال هجمات شنت على القوافل في مقاطعات فارياب وبلخ وهرات وغور ونيروز وبيروان، إضافة إلى عمليات اختطاف وتهديد تعرض لها موظفون وطيون في مقاطعات بلخ وفارياب وهرات وفراه وبادغيس وقندهار وكابل وباميان. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، تعرضت طائرة عمودية تابعة للأمم المتحدة لأضرار من إطلاق نار بأسلحة صغيرة، أثناء تحليقها بين جلال آباد وكرديز. وشهدت عملية الاستعاضة عن شركات الأمن الخاصة بقوة الحماية العامة الأفغانية تقدما بطيئا. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أكدت وزارة الخارجية

أن الأمم المتحدة والبعثات الأجنبية والمنظمات الدولية الأخرى تتمتع بالحصانة الدبلوماسية وبسلطة الحفاظ على الأمن الداخلي لمواقع عملها.

١٦ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية ١٤٧ ٠٠٠ فرد وعدد جنود الجيش الوطني الأفغاني ١٨٨ ٠٠٠ فرد. وبينما أُنجزت إلى حد كبير الزيادات المستهدفة لعام ٢٠١٢ في قوام كل من الشرطة والجيش (١٥٧ ٠٠٠ فرد و ١٩٥ ٠٠٠ على التوالي)، فقد ظلت معدلات تناقص الأفراد عالية. وكذلك أضرت الهجمات التي تستهدف الأفراد الدوليين والوطنيين من الداخل باستراتيجية تقوم على التجنيد السريع والواسع النطاق، وتعتمد على الثقة المتبادلة. وأدت عمليات إعادة التدقيق في الأفراد إلى فصل بضعة مئات من الأفراد من كافة الخدمات. وفي سياق ضمان قوة عسكرية مستدامة، أعربت جهات معنية أفغانية ودولية على حد سواء عن قلقها إزاء مدى جاهزية عناصر التمكين اللازمة للعمليات وخدمات الصيانة، مثل العتاد الجوي والمهندسين وخبرات مكافحة المتفجرات وإجلاء المصابين. وواصل أفراد المجتمع المدني تأكيدهم على ضرورة وجود آليات مساءلة شفافة.

١٧ - وفي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر حدد وزير الداخلية أولوياته العشر في اجتماع لكبار ضباط الشرطة. وشملت هذه الأولويات خدمات الشرطة على صعيد المجتمعات المحلية، ودعم القوات في المناطق التي شهدت نقل المسؤوليات الأمنية، والحد من الخسائر ومن تناقص الأفراد، وجهود مكافحة الفساد، وضمان هيكل تنظيمي سليم. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أُعلن عن عملية كبيرة لإعادة التنظيم شملت ٣٢ مسؤولاً كبيراً في الشرطة. وتجري معالجة شواغل بشأن مخالفات تتصل بالصندوق الاستئماني للقانون والنظام لأفغانستان الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويعمل بمثابة صندوق مشترك للتبرعات لمرتبات الشرطة، وذلك عن طريق حوار نشط بين البرنامج الإنمائي والمأخين. ويشارك في ذلك مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي، وتجري مراجعة إدارية من جانب استشاريين مستقلين، وسيُفرغ منها بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر. وتشمل التدابير العلاجية التي وضعت بالفعل آليات جديدة للإشراف والامتنال وإجراءات تشغيل موحدة جديدة. وواصلت بعثة الأمم المتحدة تيسير تنسيق الموارد الدولية لمساعدة السلطات الأفغانية في تعزيز تعيينات الشرطيات الإناث وتعزيز قدراتهن، ولتوعية أفراد الشرطة الرجال بأهمية إدماج النساء في قوة الشرطة على قدم المساواة مع الرجل. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، دشنت وزارة الداخلية، بالمشاركة مع الصندوق الاستئماني وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان، واتحاد يضم منظمات نسائية غير حكومية، البرنامج الإرشادي للشرطيات الذي

يهدف إلى تعزيز قدرة الشرطيات، ويتصدى للعنف ضد النساء وينشر الوعي بين أفراد الشرطة الذكور بأهمية إدماج النساء في قوة الشرطة، على قدم المساواة مع الرجل.

١٨ - واستمر تزايد قوام الشرطة المحلية الأفغانية، وتخللته عملية تدقيق، حيث كان ١٧ ٨٥٠ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر يعملون في ٨٦ موقعا معتمدا. وتقوم المؤسسات الأمنية الأفغانية بدور متزايد في التدريب والإشراف الذي كانت القوات الدولية تتولاه في السابق. وبينما أسهمت الشرطة المحلية الأفغانية في إحلال الأمن في بعض المناطق، لا تزال هناك شواغل رئيسية إزاء فرز الأفراد والقيادة والسيطرة والإفلات من العقاب، واحتمال تجدد ظهور الميليشيات المنحازة عرقيا أو سياسيا. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قام محمد إسماعيل خان، وزير المياه والطاقة في تجمع حضره مئات المجاهدين السابقين في ولاية هرات، بالترويج لإنشاء "مجلس مجاهدين" وطني يُشكّل من "وحدات" من المقاتلين السابقين، وذلك لمساعدة قوات الأمن في البلد بعد عام ٢٠١٤. وأعرب المتحدث باسم حاكم الولاية في وقت لاحق عن بعض القلق مؤكدا أن ضبط الأمن وظيفة من وظائف الدولة. ووجهت أيضا انتقادات لاذعة في مجلسي الهيئة التشريعية إلى ما اعتبر محاولة لزعزعة الاستقرار بإنشاء هياكل موازية.

## جيم - التعاون الإقليمي

١٩ - استمر تفعيل تدابير بناء الثقة لعملية استنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، ترأس نائبا وزير خارجة أفغانستان وكازاخستان اجتماعا لكبار المسؤولين في نيويورك، استعرض خلاله المشاركون التقدم المحرز نحو خطط التنفيذ لثلاثة تدابير من التدابير السبعة المتفق عليها، وهي: مكافحة الإرهاب، وإدارة الكوارث، والتعاون بين غرف التجارة. واتفق المشاركون في اجتماع ثان لكبار المسؤولين عقد في أنقرة يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، على أن تكون لجميع تدابير بناء الثقة خطط تنفيذ يتم إعدادها قبل موعد الاجتماع المقبل المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في باكو، ويتم تمكين حاضريه من تأييدها.

٢٠ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، اجتمع وزير خارجية أفغانستان وباكستان في نيويورك لمناقشة التقدم المحرز بشأن اتفاق التجارة العابرة بين أفغانستان وباكستان ومسائل التسلل والقصف عبر الحدود. وفي اجتماع ثلاثي عقد في اليوم التالي، اتفق رئيسا أفغانستان وباكستان ورئيس وزراء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ديفيد كامرون، على استكمال إعداد مشروع اتفاق تعاون استراتيجي بين أفغانستان وباكستان بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام رئيس أركان الجيش الباكستاني

الفريق أول كياني، بزيارة ليوم واحد إلى كابل، اجتمع خلالها مع الرئيس ومع نظرائه العسكريين الوطنيين والدوليين.

٢١ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، اجتمع الرئيس كرزاي مع المسؤول الأعلى في الصين زو يونغكانغ، وهو أرفع ممثل لجمهورية الصين يزور أفغانستان منذ عام ١٩٦٦. ولتحقيق المزيد من التوسع في مشاركة أفغانستان في المنطقة، شارك الرئيس في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، في اجتماع القمة الثاني عشر لرؤساء الدول و/أو الحكومات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، المعقود في باكو، وشارك في اليوم التالي في حوار التعاون في آسيا، الذي افتتح في عام ٢٠٠٢ للمساعدة في دمج منظمات التعاون الإقليمي. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، خاطب الرئيس منتدى بالي الخامس للديمقراطية. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع مع الرئيس الإندونيسي سوسيلو بامبانغ يودويونو عدة وثائق صداقة لتعزيز التعاون التجاري والثقافي. وفي الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قام بزيارة رسمية إلى الهند، اجتمع خلالها بالرئيس براناب موخيرجي ورئيس الوزراء مانموهان سينغ. وجرى توقيع أربعة اتفاقات لزيادة التعاون بشأن الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المحلي، والزراعة، وشؤون الشباب وتنمية موارد الفحم والموارد المعدنية.

٢٢ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، استضافت ليتوانيا مؤتمرا دوليا بعنوان "أفغانستان والمنطقة: نهج عملي لتحقيق التنمية المستدامة". وحضره وزير خارجية أفغانستان ونظيره الليتواني، أودرونيس أجوباليس. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد الاجتماع السنوي الرابع لنواب وزراء خارجية بلدان آسيا الوسطى، في بيشكيك تحت رعاية مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بأفغانستان في أنقرة. وركزت المناقشة على تنفيذ إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة، وعملية اسطنبول، وعلى مكافحة المخدرات، وتقديم الدعم للعملية الانتخابية وعملية المصالحة. وربط نائب وزير الخارجية الأفغاني في خطابه بقوة بين مكافحة المخدرات وتقديم الدعم للعملية الانتخابية وعملية المصالحة. وفي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة مؤتمرا في مزارى شريف، تناول تعزيز العلاقات الاقتصادية بين أفغانستان وآسيا الوسطى. وحضر المؤتمر حاكم ولاية بلخ، ومسؤولون محليون، وممثلون عن قطاع الأعمال، وأعضاء في البرلمان، إلى جانب منسق الأمم المتحدة المقيم لطاجيكستان، وسفير طاجيكستان لدى أفغانستان، ومشاركين من كازاخستان وأوزبكستان وبعثة الأمم المتحدة لأفغانستان. وأعقب ذلك، في ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، انعقاد المنتدى الاقتصادي لعام ٢٠١٢

التابع لبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، في بانكوك، وتضمن المنتدى اجتماعاً جانبياً يستعرض عمله بشأن أفغانستان.

٢٣ - وواصل يان كوبيس، ممثلي الخاص، تركيزه على المشاركة الإقليمية، حيث سافر في مهام رسمية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وتركمانستان وتركيا والاتحاد الروسي. وشارك في موسكو، يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، في مشاوررة بشأن الأمن الإقليمي مع دول أعضاء ومراقبين في منظمة شنغهاي للتعاون. وأُتفق على أن تقوم منظمة شانغهاي للتعاون وبعثة الأمم المتحدة بتعميق تواصلهما والمساعدة في تحقيق التنمية السلمية والمستقرة لأفغانستان. وفي ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر قام نيكولاس هايسوم، نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بزيارة لطهران، حيث التقى مع كبار المسؤولين الإيرانيين وناقش معهم ضرورة تحقيق مشاركة إقليمية قوية، تشمل مسائل الأمن الوطني والهجرة واللاجئين ومراقبة المخدرات.

### ثالثاً - حقوق الإنسان

٢٤ - في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، زاد عدد الإصابات بين المدنيين بنسبة ٢٨ في المائة، مقارنةً بالربع نفسه من عام ٢٠١١، وذلك بخلاف الاتجاه التنزلي المسجل خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢. وبوجه عام، سُجل في الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٢ انخفاض بنسبة ٤ في المائة في عدد القتلى والجرحى بين المدنيين مقارنةً بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. ووثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ٢٥٥٧ إصابة في صفوف المدنيين (٩٦٧ حالة وفاة و ١٥٩٠ جريحاً) في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت الأغلبية العظمى من الإصابات (ارتفعت إلى ٨٤ في المائة، بعد أن بلغت ٧٠ في المائة في الفترة نفسها من عام ٢٠١١) تُعزى إلى عناصر معادية للحكومة. وتحمل القوات الموالية للحكومة المسؤولية عن ٦ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين، بانخفاض عن العام السابق الذي بلغت فيه هذه النسبة ١٠ في المائة. وهناك ١٠ في المائة من الإصابات لا يمكن عزوها إلى أي طرف.

٢٥ - وظلت الأجهزة المتفجرة المرجحة تشكل السبب الرئيسي للإصابات بين المدنيين، وكانت بالإضافة إلى الهجمات الانتحارية وراء ٥٦ في المائة من الإصابات بين قتيل وجريح في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وفي حادث أوقع إصابات جماعية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ارتطمت حافلة مدنية بجهاز يعمل بأقراص الضغط، مما أسفر عن مقتل ١٨ امرأة في مقاطعة بلخ. وفي بيان صدر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر بمناسبة عيد الأضحى، نُسب إلى قائد حركة طالبان، الملا عمر، تم التأكيد على ضرورة حماية

غير المقاتلين. غير أن المدنيين ما زالوا يُستهدفون عمداً في الأماكن العامة التي تُستخدم مواقع لشن هجمات المتمردين. وقد ازدادت الإصابات بين المدنيين بنسبة ٩٣ في المائة مقارنةً بالربع نفسه من عام ٢٠١١ نتيجةً لأعمال القتل المحددة الأهداف التي تنفذها عناصر معادية للحكومة، والتي أسفرت عن مقتل ٢٥٦ مدنياً وإصابة ١٤٥ آخرين بجراح. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أدت عملية مفجّر انتحاري في أحد المساجد خلال صلاة العيد إلى مقتل ٤١ شخصاً، بمن فيهم مدنيون، في ميمنة بمقاطعة فارياب.

٢٦ - وكان أكثر من ٣٥٥ طفلاً (منهم ٦٧ فتاة على الأقل) في عداد القتلى أو الجرحى في النزاع المسلح الذي نشب في الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، معظمهم في جنوب البلد وشرقه. وتشمل هذه الأرقام حادثاً وقع في ٤ تشرين الأول/أكتوبر استخدم فيه جهاز متفجر عند بوابة مدرسة ثانوية في جغجران، بمقاطعة غور، أدى إلى جرح تلميذ فيما كان الموظفون والتلامذة يحتفلون بيوم المعلمين. وتشمل الانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الطفل التي جرى تسجيلها هجمات على المرافق التعليمية والصحية (٢٧ حادثاً)، وعمليات خطف (٥ حوادث)، وتجنيد القصر (٤ حوادث)، ومنع وصول المساعدة الإنسانية (١١ حادثاً). وأفيد عن شن هجمات الإحراق العمد على مدارس البنات في مقاطعات بدخشان وخوست ونكرهار وباميان.

٢٧ - واستمر ورود تقارير عن ارتكاب أعمال عنف خطيرة وغيرها من الممارسات التقليدية الضارة ضد المرأة. وكلف الرئيس وزارة شؤون المرأة ببدء حملة توعية للحد من العنف ضد المرأة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم أيضاً إلى الوزارة لإدارة برنامج توفير المأوى للنساء الناجيات من العنف ووضع إجراءات تشغيلية موحدة لإدارة المأوى، على نحو يكفل توافر الخدمات ذات النوعية الجيدة والبروتوكولات لحماية اللواتي يلتمسن المساعدة. والغرض من ذلك هو إنشاء ٢٩ مأوى بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وفي اجتماع عقده لجنة مجلس النواب المعنية بالمرأة، في ١٦ أيلول/سبتمبر، أصدر وزير العدل وشؤون المرأة ونائب وزير الداخلية بيانات شديدة اللهجة أدانوا فيها زج النساء والفتيات في السجون بتهمة "الفرار"، نظراً إلى عدم وجود هذا الجرم بمقتضى القانون الأفغاني. ويتعين أن توضع إجراءات قانونية وسياساتية محددة لكفالة منع هذه الممارسة. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، ركّز اليوم الدولي للطفلة الانتباه على ضرورة رفع مستوى الوعي إزاء استمرار ممارسة الزواج المبكر في أفغانستان. ووفقاً للدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات المتعلقة بأفغانستان للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، التي نشرت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، فإن نسبة النساء اللواتي يتزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشرة تتجاوز

٤٦ في المائة، فيما نسبة النساء اللواتي يتزوجن قبل سن الخامسة عشرة تتجاوز ١٥ في المائة، رغم أن السن القانونية للزواج في أفغانستان لا تقل عن ١٦ سنة.

٢٨ - وتقوم القوة الدولية للمساعدة الأمنية باستعراض الشهادات التي تسمح بنقل المحتجزين لدى القوات الدولية إلى عدة مرافق تُديرها مديريةية الأمن الوطنية والشرطة الوطنية الأفغانية. وقد أُتخذ هذا الإجراء نتيجة للمعلومات الجديدة الواردة إلى القوة الدولية للمساعدة الأمنية بشأن استعمال التعذيب في بعض مرافق الاحتجاز التي يديرها الأفغان والتي نُقل إليها أشخاص كانوا محتجزين لدى القوة الدولية. وفي سياق استعراض سابق لمرفق مديريةية الأمن الواقع في تخار، ألغت القوة الدولية للمساعدة الأمنية إصدار شهادات إثر ورود تقارير جديدة عن استعمال التعذيب. وواصلت بعثة الأمم المتحدة جهودها لمراقبة معاملة المحتجزين ذوي الصلة بالتزاع، فأجرت زيارات إلى ٣٦ مرفقاً من المرافق التي تديرها المديرية ووزارة الداخلية والشرطة الوطنية الأفغانية ووزارة العدل في ١٦ مقاطعة.

٢٩ - وذكر الرئيس أن القرارات المتعلقة بعضوية اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، المرتقبة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ستصدر قريباً. وأعرب أفراد في المجتمع المدني عن القلق إزاء غياب الشفافية في صنع القرار. ودعت بعثة الأمم المتحدة إلى اتباع عملية مُحكمة وشاملة للجميع وإلى تعيين أشخاص مؤهلين تأهيلاً جيداً.

## رابعا - تنفيذ عملية كابل وتحقيق اتساق المعونة

٣٠ - في إطار السعي إلى وضع إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة موضع التنفيذ، اضطلعت الحكومة بدور قيادي في إعداد خطط عمل مفصلة للمؤشرات، ووضع اللمسات الأخيرة على سياسة إدارة المعونة، وتوضيح هيكل المعونة اللازم للعمل على نحو منسق مع المجتمع الدولي. وفي ٣ أيلول/سبتمبر، وافق مجلس الوزراء على هيكل اقتراحته وزارة المالية. ولا يزال المجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي تشترك في رئاسته حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة، يجمع تحت مظلته التعاون على نطاق عريض بين الحكومة والمجتمع الدولي. وستعقد لجنة توجيهية جديدة تركز بشكل أكثر تحديداً على إطار عمل طوكيو، ويرأسها وزير المالية، اجتماعاً على مستوى الوزراء والسفراء من أجل تعزيز الحوار المتبادل على الصعيد الاستراتيجي. وسيجري دعم ذلك بواسطة لجنة تقنية تتألف من نواب للوزراء ورؤساء وكالات المانحين وتركز على إحراز التقدم في اتجاه وضع أسس مرجعية فردية.

٣١ - وكان التعاون المكثف من جانب البعثة في تحديد الهياكل الجديدة وراء تيسير الاتفاق المتعلق بتمثيل المجتمع الدولي في اللجنتين. وسيكون للمانحين المساهمين الخمسة الرئيسيين

مقاعد بالاستناد إلى البيانات التي لدى وزارة المالية التي تُستعرض سنوياً. وهؤلاء المانحون لعام ٢٠١٢ هم الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وألمانيا. وبالإضافة إلى ذلك، سيجري اختيار ما قد يصل إلى أربعة ممثلين عن المانحين، على أساس مخصص، وفقاً للخطة المقدمة والقدرات السياسية على المساهمة ومبدأ التمثيل. وفي الجولة الأولى من الاجتماعات، سيشارك ممثلون عن أستراليا وكندا ومجموعة بلدان الشمال الأوروبي.

٣٢ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الحكومة المرحلة الأولى لخطة عمل في مجالين من المجالات الخمسة لإطار عمل طوكيو وهما: الديمقراطية التمثيلية والانتخابات العادلة والحكومة وسيادة القانون وحقوق الإنسان. وكانت هاتان الخطتان محور تركيز الاجتماع الأول للجنة التقنية المعقود في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر واجتماع اللجنة التوجيهية المعقود في ٥ كانون الأول/ديسمبر. وكانت الالتزامات الدولية بتحقيق المواءمة مع البرامج الوطنية ذات الأولوية (٨٠ في المائة من التمويل) والتنفيذ المتاح في إطار الميزانية (٥٠ في المائة من التمويل)، فضلاً عن تنفيذ سياسة إدارة المعونة، موضوع مناقشات معقدة. وتواصل التشاور أيضاً بشأن البرامج الوطنية الستة ذات الأولوية (من أصل ٢٢ برنامجاً) التي لم يجر إقرارها بعد، وهي: الشفافية والمساءلة؛ القانون والعدالة للجميع؛ المياه والموارد الطبيعية؛ الحكومة بكفاءة وفعالية؛ الإنتاج الزراعي الشامل؛ الإمداد الوطني بالطاقة. وأصبحت البرامج الأربعة الأخيرة في المراحل النهائية من المشاورات.

٣٣ - وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت وزارة الخارجية منسق الأمم المتحدة المقيم والمعني بالشؤون الإنسانية بأنه تمت الموافقة على أن يمدد لسنة واحدة لإطار عمل الأمم المتحدة الحالي للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وسيبدأ الإطار الزمني لإطار عمل الأمم المتحدة المقبل للمساعدة الإنمائية في عام ٢٠١٥، تمثيلاً مع عقد التحول للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤ الذي أعلنته الحكومة الأفغانية. وفي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعاون، ربيكا غرينسبان، بزيارة إلى كابل وأجرت محادثات مع النظراء الحكوميين وفريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع المانحين بشأن الجهود المبذولة حالياً وخطة ما بعد عام ٢٠١٤. ووقعت اتفاقاً مع وزارة شؤون المرأة كي يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمشروع كبير يركز على تنمية قدرات الوزارة وتمكين المرأة الأفغانية من الناحية القانونية والاقتصادية.

## خامسا - الحوكمة وسيادة القانون

٣٤ - في ٢٠ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الجمهورية عن تغيير واسع النطاق في قيادات المقاطعات على إثر تقييم أجرته المديرية المستقلة للحكم المحلي. وجرى استبدال محافظي مقاطعات تخار وهلماند وبغلان وفارياب ووردك ولوكر وبادغيس ونيمروز ولغمان.

٣٥ - وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم مكافحة الفساد نتائج تحقيقها العام في إفلاس مصرف كابل (Kabul Bank). وخلصت إلى أن أفراداً استغلوا الفراغ السياسي لتحويل ما يقرب من بليون دولار. وشملت التوصيات الصادرة زيادة التنسيق بين الهيئات الرقابية في القطاع المالي ومعالجة المسائل التنظيمية مثل التعسف في استعمال السلطة والتدخلات السياسية والإفلات من العقاب. ولا يشكل هذا التحقيق الذي أُجري بناء على طلب من وزارة المالية جزءاً من تحقيق جنائي.

٣٦ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس النواب القانون المتعلق بهيكل مكتب النائب العام وواجباته وسلطته. وبدأت أيضاً مناقشة مشروع قانون الإجراءات الجنائية في لجنة مجلس النواب المعنية بالشؤون القضائية. وكان استياء المانحين بشأن العزوف المستمر عن وضع الصيغة النهائية للبرنامج الوطني ذي الأولوية "القانون والعدالة للجميع" وراء تصريح الاتحاد الأوروبي علانية عن اعترامه تعليق تمويله المقبل للقطاع إلى حين إقرار البرنامج. وينطوي تعقيد البرنامج ونطاقه على تحديات، وتعمل بعثة الأمم المتحدة على التنسيق بين الحكومة والمانحين بهدف إقراره في مطلع عام ٢٠١٣.

٣٧ - واستمرت بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التعاون الوثيق باعتبارهما جهتي التنسيق العالميتين للأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. وقد ساعدت الحكومة على تحديد المسائل ذات الأولوية في مجال سيادة القانون والمساواة بين الجنسين، وتنسيق السياسات والبرامج لتمكين المرأة على نحو أفضل بوصفها مشاركة فعالة في المجتمع المدني والحكومة. وكانت هناك مشاركة أيضاً على مستوى المقاطعات لمساعدة السلطات على تنسيق تمويل بديل من المانحين للأنشطة المتصلة بالإصلاحات وسيادة القانون.

## سادسا - التنمية والمساعدة الإنسانية

٣٨ - تشير بيانات صدرت مؤخرا إلى أن حالة الأمن الغذائي تحسنت كثيرا في معظم المقاطعات، فقد ساهمت زيادة الأمطار في ارتفاع إنتاج الحبوب (الذي يتوقع أن يبلغ ٦,٣ ملايين طن في عام ٢٠١٢). غير أن حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ظلت سيئة لدى ٦٥٠.٠٠٠ شخص، لا سيما في مقاطعتي نورستان وبدخشان، حيث أفادت

التقارير عن وجود ثغرات كبيرة في استهلاك الأغذية وعن ارتفاع معدلات سوء التغذية. ويحتمل أن تأتي بداية فصل الشتاء لتزيد الحالة سوءاً، حيث يتوقع أن يواجه سكان ١٣ مقاطعة مخاطر قصوى بفعل برودة الشتاء في المستوطنات الحضرية غير الرسمية وفي المناطق الريفية والنائية. وقد ظلت السلطة الوطنية الأفغانية لإدارة الكوارث، هي ووكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، تعمل من أجل تحقيق التأهب الكافي لهذا الأمر، مع التركيز بوجه خاص على الحيلولة دون وقوع وفيات بين الأطفال يمكن تجنبها. ويجري حالياً تحديد أشد فئات السكان ضعفاً، وقد أعد برنامج الأغذية العالمي مسبقاً ١٠.٠٠٠ طن من الأغذية للمساعدة في تزويد الأسر المعيشية الضعيفة بكميات كافية من الطعام.

٣٩ - وبحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتبرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٤٥٩ ٢٠٠ شخص (٧١ ٨٠٠ أسرة)، بعد تقييم حالتهم، بأنهم مشردين داخلياً. فهناك في جميع أنحاء البلد من يعانون من آثار التشريد: فقد نزح ٣٠ في المائة من المشردين إلى جنوب البلد، ولجأ ٢٦ في المائة منهم إلى الغرب و ٢١ في المائة إلى الشرق. ولا يزال النزاع يشكل دافعاً أساسياً لنزوح ٣٥ في المائة من الأشخاص الذين شردوا مؤخراً في عام ٢٠١٢ (٥٨ ٦٠٠ شخص)، فقد أشار هؤلاء إلى أن النزاع هو الدافع الرئيسي لفرارهم. وتعرض عدد كبير للتشرد في المناطق الغربية التي شهدت أكبر زيادة في أعداد المشردين داخلياً (١٤ ١١٠ أشخاص). وفي مقاطعة كُنر، تعرض ما لا يقل عن ٥.٠٠٠ أفغاني (٨٠٠ أسرة) للتشرد خلال عام ٢٠١٢، وللحاجة إلى مساعدة إنسانية.

٤٠ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد في جنيف الاجتماع الأول للجنة التوجيهية الرباعية المعنية بإيجاد حلول استراتيجية للاجئين الأفغان من أجل تقديم الدعم لإعادة المشردين طوعياً، وإدماجهم بصورة مستدامة، وتقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة. وناقشت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومات أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان السبل الكفيلة بتنفيذ الركائز الثلاث لاستراتيجية الحلول بفعالية وهي: مواصلة تقديم الدعم في مجال إعادة اللاجئين طوعياً إلى وطنهم، والاستثمار في إعادة إدماجهم على نحو مستدام في أفغانستان، وتقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة. وقد نتج عن مشاورات أجريت في جنيف تتصل بهذا الأمر، وشارك فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون، الإعراب عن الدعم القوي للنهج المتعدد الأبعاد لاستراتيجية الحلول التي تسعى إلى تحسين حياة العائدين، الذين يشكلون ما يقرب من ربع إجمالي السكان في أفغانستان، وفي الوقت نفسه تقديم الدعم المناسب للبلدان المجاورة التي تواصل تقديم الحماية للكثير من اللاجئين الأفغان. إضافة إلى ذلك، يسرت مفوضية شؤون اللاجئين اجتماعات اللجان الثلاثية - مع أفغانستان

وباكستان في أيلول/سبتمبر، ومع أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية في كانون الأول/ديسمبر - لمعالجة الجوانب الاستراتيجية والتشغيلية للعودة الطوعية والإبقاء على مركز اللجوء للنازحين في جمهورية إيران الإسلامية وباكستان.

٤١ - وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في نيويورك تحت عنوان "إن التزامنا نحو الجيل القادم هو أن نترك لهم عالما خاليا من شلل الأطفال"، أشار الرئيس إلى أن حكومته ستبذل قصاراها، بما يتوافر لديها من موارد، للقضاء على شلل الأطفال في أفغانستان. وقد ضم هذا الحدث قادة البلدان التي لا يزال هذا المرض متوطنا فيها، وشركاء التنمية والجهات المانحة ووسائل الإعلام، الذين اجتمعوا لتوجيه الانتباه إلى الحاجة إلى القضاء على حالات شلل الأطفال المتبقية في جميع أنحاء العالم. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أطلقت وزارة الصحة العامة، بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، السياسة الوطنية للصحة والتغذية للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠، التي تحدد الأولويات المتعلقة بتحسين كفاءة استدامة توفير الخدمات على المدى البعيد. وفي إطار مبادرة الأمين العام "كل امرأة وكل طفل"، وضعت، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، الصيغة النهائية لتقرير أعد عن مهنة القبالة في أفغانستان. ويتضمن التقرير تفاصيل عن الحالة الراهنة للمعارف المتصلة بمهنة القبالة في أنحاء البلد وهو سيستخدم لوضع خطط للتدريب وتوزيع الموارد. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أيدت الحكومة وشركاؤها في التنمية أول استعراض مشترك لقطاع التعليم أجراه هذا البلد. وقد تلقى مجلس تنمية الموارد البشرية، وهو هيئة تنسيق مشتركة بين الوزارات لقطاع التعليم، دعما من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الاضطلاع بهذه العملية. وتوصل المجلس إلى أن القدرة التقنية والإمكانيات المتوافرة لتعبئة الموارد المحلية لمواجهة التحديات لا تزال ضعيفة.

٤٢ - وكشفت بيانات جديدة لمنظمة الصحة العالمية عن أن ٥٤٠ مرفقا صحيا اضطرت، خلال فترة الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٢، إلى تعليق أنشطتها بسبب انعدام الأمن أو نقص التمويل، ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤٠ في المائة مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١١. ويعادل هذا ما يزيد عن ٢٠ في المائة من ٦٠٠ ٢ مرفق توفر مختلف أنواع الرعاية الصحية في البلد؛ ففي الجنوب يوجد أكبر عدد من المرافق التي لا تعمل، حيث إمكانيات وصول ما بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من السكان إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية محدودة جدا أو معدومة.

٤٣ - وخلال الاجتماع الثاني عشر للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعقود في جنيف، في

الفترة من ٣ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر، أيد المجتمعون منح أفغانستان تمديدا في هذا الأمر حتى تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وفي الوقت الراهن، يعيش ٦٧٠.٠٠٠ أفغاني على بعد ٥٠٠ متر من حقل من حقول الألغام، وهو ما يؤثر على أكثر من ١٨٠٠٠ مجتمع محلي. فالهدف هو أن تصبح أفغانستان خالية من أي أثر للألغام بحلول عام ٢٠٢٣ - مما سيسهل إنجازا كبيرا لبلد يعد من أكثر البلدان تلوثا بالألغام.

٤٤ - ولا تزال المخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات الإنسانية كبيرة. فالعمليات العسكرية المستمرة ومخلفات الحرب والاشتباكات المتفرقة، كل ذلك لا يزال يؤثر سلباً على حماية المدنيين وإمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني بأمان إلى المستضعفين من السكان، وتقديم المساعدة إليهم.

## سابعاً - مكافحة المخدرات

٤٥ - أشارت تقديرات الدراسة الاستقصائية لزراعة وإنتاج القنب التجاري لعام ٢٠١١، الصادرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، إلى أن مجموع المساحات التي زرع فيها نبات القنب في عام ٢٠١١ في أفغانستان، بلغ ١٢.٠٠٠ هكتار بإمكانية تحقيق محصول بمقدار ١٣٠٠ طن. وهناك ما يقدر بنحو ٦٥.٠٠٠ أسرة معيشية تمارس زراعة القنب، وهو رقم يزيد عما كان عليه في عام ٢٠١٠، أي ٤٧.٠٠٠ أسرة معيشية. ويشير بحث اشتركت فيه وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إلى وجود علاقة جغرافية واضحة بين الأفيون وزراعة القنب، ذلك أن ما يقرب من ثلثي الأسر المعيشية التي تزرع القنب (٥٨ في المائة) تفيدها زرع الخشخاش في الموسم السابق. وذكر ثلاثة أرباع المزارعين أنهم يزرعون القنب بسبب زيادة أسعار بيعه، فقد زادت قيمة أجود أنواع الراتنج بما يقرب من ثلاثة أضعاف، بأن ارتفعت من ٣٥ دولارا للكيلوغرام، في عام ٢٠٠٩ إلى ٩٥ دولارا للكيلوغرام في عام ٢٠١١.

٤٦ - وزادت زراعة الأفيون بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠١٢، رغم أن الأمراض أدت إلى خفض الإنتاج النهائي. فقد سجلت الدراسة الاستقصائية المشتركة المتعلقة بالأفيون لعام ٢٠١٢ التي أجرتها وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر، حدوث طفرة في زراعته من ١٣١.٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١١ إلى نحو ١٥٣.٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١٢. وظل عدد المقاطعات الخالية من زراعة الخشخاش مستقرا من سنة إلى أخرى، وهو ١٧ مقاطعة. وقد أصيب نبات الخشخاش بمرض حدّ من الزيادة في زراعته. وتشير الأرقام النهائية إلى حدوث انخفاض في الإنتاج بنسبة ٣٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١١ من ٥٨٠٠ طن إلى ٣٦٠٠ طن. ويبلغ متوسط

الدخل الإجمالي المتأتي حسب التقديرات عن كل هكتار ما مقداره ٦٠٠ ٤ دولار، حيث يبلغ مجموع القيمة النهائية ٧٠٠ مليون دولار، أو ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفغانستان.

٤٧ - وتحت رعاية البرنامج الإقليمي لأفغانستان والبلدان المجاورة، لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عُقد الاجتماع الأول لمكتب الاتصال الحدودي بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية في طي أباد، بجمهورية إيران الإسلامية، في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر، عقدت في عشق أباد حلقة عمل بشأن تعزيز تنسيق البرامج التدريبية المتعلقة بمكافحة المخدرات ونوعيتها. وعقدت حلقة أخرى في ألماتي يومي ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عُقدت في طهران أول حلقة عمل إقليمية بشأن التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات للبلدان في غرب آسيا وآسيا الوسطى، وشاركت في تنظيمها منظمة التعاون في المجال الاقتصادي. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد في بيشكيك الاجتماع الثلاثي الثاني لمسؤولين كبار من أفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، اتفق فيه على تحسين الأطر القانونية ودعم إنشاء مكاتب اتصال حدودية، وإجراء عمليات مشتركة، واستخدام مركز آسيا الوسطى الإقليمي للمعلومات والتنسيق محورا للاتصالات.

٤٨ - وعُقد في إسلام أباد، يومي ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، مؤتمر وزاري إقليمي يهدف إلى تعزيز التعاون في الجهود المبذولة لمكافحة المخدرات. وشملت التدابير الجديدة المقترحة إنشاء خط اتصال مباشر بين الوكالات الوطنية لمكافحة المخدرات وفريق اتصال إقليمي لعقد اجتماع سنوي على مستوى كبار المسؤولين.

## ثامنا - دعم البعثة

٤٩ - أحرزت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقدما في إعادة تشكيل البعثة حتى تفي بولايتها على أفضل وجه في البيئة السياسية والأمنية والمالية الحالية والمتوقعة. وتسترشد هذه الجهود بنتائج الاستعراض الشامل الذي أجري عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١)، ثم تجديد الولاية في القرار ٢٠٤١ (٢٠١٢) ومستويات التمويل الذي اعتمده الجمعية العامة للبعثات السياسية الخاصة، في قرارها ٢٤٨/٦٦.

٥٠ - وقد توقفت المكاتب الخمسة الأخيرة من مكاتب البعثة التسعة في المقاطعات، المقرر إغلاقها، عن العمل؛ وهي مكاتب داكوندي وأوروزغان وتخار وساريبول وكُنر. ونقل مكان العمل في أوروزغان إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ في حين أعيد المكتب

في كُنر إلى السلطات الأفغانية لكي تستخدمه الجامعة المحلية. وانصب التركيز مجدداً على أنشطة التوعية على الصعيد الوطني والسفر المنتظم في جميع أنحاء البلد، لأن أثر الأنشطة كان أقل بروزاً في المقاطعات، حيث قام ممثلي الخاص بزيارة مقاطعات نانغارهار وباميان وهرات وفارياب. وقد أدى إغلاق المكاتب، مع ما يترتب على ذلك من إنهاء للعقود، وفرض قيود على التوظيف قبل حدوث انخفاض متوقع في عدد الوظائف في عام ٢٠١٣، إلى ارتفاع معدل الشغور على نحو استثنائي.

٥١ - استمر التقدم المحرز في جعل جميع مرافق الأمم المتحدة مستوفية معايير السلامة المطلوبة. وقد أكمل الآن بناء أماكن العمل الجديدة في مقاطعتي بلخ وباميان، ولا تزال عملية الانتقال من أماكن العمل القديمة جارية. وظلت حالات التأخير في تخليص المعدات الأمنية الوقائية لدى الجمارك، والرسوم التي تفرضها وزارة الاتصالات لتجهيز معدات الاتصالات، تؤثر في قدرة البعثة على الاضطلاع بأنشطتها في الوقت المناسب. وتعطلت القدرة على تسيير الرحلات الجوية بسبب نيران من أسلحة صغيرة أطلقت على طائرة تابعة للأمم المتحدة، فضلاً عن هبوط طائرة عمودية بعنف في باميان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وهو مما أدى إلى إلحاق أضرار جسيمة بالطائرة. وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر رئيس الجمهورية مرسوماً أمر فيه بنقل مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي ظل فيه فترة طويلة إلى مكان آخر في كابل، وهو ما أفضى إلى ضرورة تحديد وتأمين أماكن عمل جديدة ملائمة للبرنامج.

## تاسعا - الملاحظات

٥٢ - وأرحب بجدية الموقف الذي تناولت به الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي مسألة تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر طوكيو، والتي تعد حيوية لمواصلة تقديم مستويات المساعدة المدنية اللازمة إلى هذا البلد. أما المتابعة الواسعة النطاق لهذا الأمر في كابل، فتكفل أن يكون إطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة في صميم العمل في المستقبل، إذ يعمل على تحقيق مزيد من التماسك والاتساق في التنمية من حيث التوقعات والأولويات. وأهنئ الحكومة على توليها القيادة اللازمة لإعادة تنظيم هيكل المعونة، ويسعدني أن البعثة واصلت إظهار قيمتها بوصفها شريكاً ميسراً.

٥٣ - وقد أكدت الجهات المانحة أن تعزيز وتوسيع نطاق المكاسب التي تحققت في مجال تعزيز حقوق الإنسان على مدى العقد الماضي، وخاصة حقوق النساء والفتيات، أمر محوري لاستمرارها في العمل. ويظل تعميم مراعاة المسائل الجنسانية على نطاق خطط عمل الإطار والبرامج الوطنية ذات الأولوية، إضافة إلى كفالة إيلاء الاهتمام الملائم لمسألة أخرى شاملة

لعدة قطاعات، وهي مكافحة المخدرات، أمرا أساسيا في تدعيم استدامة التنمية والإصلاحات الإدارية، وأكدت الجهات المانحة أيضا بقوة على أن هناك حاجة إلى تحقيق تقدم ملحوظ في مجال التدابير المتفق عليها في ما يتعلق بالإدارة. ومن الأهمية بمكان أن نضع نصب أعيننا أن مفهوم المساءلة المتبادلة يطالب بأن يعمل المجتمع الدولي، هو أيضا، على كفالة تحقيق المزيد من التقدم فيما يتعلق بالتزاماته التي ظل متمسكا بها زمنا طويلا من أجل تحقيق الموازنة وتمويل الميزانيات.

٥٤ - ويمثل نشر جدول زمني شامل للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات، المزمع إجراؤها في عام ٢٠١٤، خطوة إيجابية. وتتطلب مؤشرات إطار طوكيو للمساءلة المتبادلة الآن هيكلًا انتخابيا قويا يوضع بشفافية. وينبغي أن يشمل هذا سن القوانين الانتخابية المعلقة، مع إجراء مناقشات تفضي إلى توافق في الآراء بشأن الاضطلاع بعمليات تعزز مصداقية الانتخابات وشموليتها واستدامتها. وستكون هناك حاجة أيضا إلى قيادة أفغانية قوية لتنسيق ودفع الجهود المبذولة لتنفيذ مشروع البطاقة الإلكترونية (e-taskera) في العديد من المؤسسات ذات الصلة، إذا أريد لهذا المشروع الوطني أن يسهم في الدورة الانتخابية للفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٥. وإنني أرحب بالمشاركة البناءة التي قدمتها الأحزاب السياسية والمجتمع المدني. ومن شأن تقديم توصيات واقعية بشأن الإصلاحات الانتخابية، وإجراء مناقشات مستنيرة في هذا الأمر، أمر من شأنه أن يعزز الشفافية والشمولية ويشكل عملية صنع القرارات. ولوسائل الإعلام أيضا دور هام تضطلع به في تيسير إجراء حوار أوسع نطاقا، وإبراز قضايا المرحلة الراهنة.

٥٥ - إن تركيز عملية إسطنبول بصورة مطردة على الجوانب العملية، وخاصة ترجمة التقدم المحرز في تنفيذ تدابير بناء الثقة إلى خطط تنفيذية، أمر مرحّب به، وجدير به أن يسفر عن نتائج ملموسة. وإنني أشيد بالمشاركة النشطة التي تقدمها تلك الدول الأعضاء، والبلدان الداعمة والمنظمات الإقليمية المشاركة في هذا العمل الهام، وأتعهد بأن تواصل الأمم المتحدة تعاونها ودعمها في هذا الصدد. ومن التطورات الإيجابية أيضا اتساع نطاق مشاركة الجهات الفاعلة على الصعيد الإقليمي والثنائية والمتعددة الأطراف بشأن معالجة الشواغل المشتركة.

٥٦ - لقد كان من شأن الزيارة التي قام بها مجلس السلام الأعلى لإسلام أباد في تشرين الثاني/نوفمبر أن أضافت زحما جديدا في تعزيز العلاقات بين الجيران. فالعمل على المدى الطويل والمستمر أمر حيوي الأهمية لبناء فهم مشترك، والتوصل، في نهاية المطاف، إلى حلول مشتركة. وكما أقر في البيان المشترك الصادر عن المجلس الأعلى للسلام والحكومة الباكستانية، فإن العمل مع المؤسسة الدينية يمكن أن يساعد في معالجة تصاعد موجة التطرف. وللمجلس دور هام في الجهود التي تقودها أفغانستان لبناء الثقة والظروف التي

تفضي إلى تحقيق السلام والمصالحة؛ والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة، عند الاقتضاء. ويسرني أن الحكومة أشارت إلى أنها تدعم البعثة في اعترامها إقامة حوار وطني تكميلي على مسار ثان.

٥٧ - إن الزيادة في عدد الضحايا المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أمر يثير القلق الشديد بالنظر إلى أن النزاع لا يزال يحدث خسائر غير مقبولة بين أبناء الشعب الأفغاني. والمتمردون يعملون على تخويف المجتمعات المحلية والأفراد، وتلك وسيلة متعمدة يستخدمونها لبيس نفوذهم وسيطرتهم، مستهدفين بها أولئك الذين يتحدون سلطتهم وأفكارهم. فاستهداف المدنيين يشكل انتهاكا للشرائع الدينية والقانون الدولي. وعلى وجه الخصوص، فإن الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تعمل بصفائح الضغط، والتي تستخدم في شكل ألغام أرضية ضخمة مضادة للأفراد، هي سلاح يحظره القانون الدولي. وإنني أكرر رجائي بوقف استخدامها على الفور، وأدعو قادة المتمردين إلى نبذ هذه الأساليب. وفي حين أن البيانات العامة المنسوبة إلى حركة الطالبان تحددت ما تضمنته بيانات الأمم المتحدة بشأن هذه المسائل، فإنني متمسك بما تتضمنه المعلومات لدينا، وباستخدام تعاريف قانونية واضحة في ما يتعلق بالمدنيين. ومع ذلك، أرحب أيضا بالعمل المشترك المستمر مع جميع الأطراف من أجل بناء التفاهم وتحديد الحلول اللازمة لمكافحة هذه المأساة الإنسانية.

٥٨ - وعندما تُقلص القوات العسكرية الدولية وجودها، ستترب على ذلك آثار اقتصادية. ولذلك، سيكون من الأمور الحيوية مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد فرص مستدامة للعمل وكسب العيش. ومن الأمور البالغة الأهمية تعزيز قيادة الحكومة في تقديم المساعدة من أجل تحقيق مرحلة انتقالية منظمة. وستقدم الأمم المتحدة، عند الطلب، الدعم لتحقيق انتقال سلس للمهام إلى السلطات الوطنية لتقليص الآثار السلبية المحتملة إلى أدنى حد. ولئن كان يتعين عدم الاستهانة بالتحديات، فإن المرحلة الانتقالية قد تتيح أيضا فرصة لإعادة التوازن إلى أشكال المساعدة، بكفالة تركيزها على الاحتياجات ومواءمتها مع أهداف وطنية متفق عليها.

٥٩ - لقد انخفض التمويل في المجال الإنساني في الإجمال، من ٩٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٤٨٤ مليون دولار في عام ٢٠١٢ (٥٠ في المائة تقريبا)، بينما زادت المساعدة الإنمائية بوجه عام، من ٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٦,٣ بلايين دولار في عام ٢٠١٢. وإنني أؤيد الدعوة التي وجهها الفريق القطري للعمل الإنساني في أفغانستان إلى الجهات المانحة، لتخصص ما لا يقل عن ١٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها لأغراض المساعدة الإنسانية. ويُتوقع أن تبدأ، في كانون الأول/ديسمبر، خطة عمل مشتركة في المجال الإنساني من أجل أفغانستان لعام ٢٠١٣، تحدد أشد الاحتياجات الإنسانية

والتدخلات المنقذة للحياة ذات الأولوية. وسوف تتيح هذه الخطة فرصة لمعالجة ذلك الخلل ولدعم الهدف الإنساني الشامل لعام ٢٠١٣، وهو تعزيز حماية المدنيين من خلال الاستجابة بصورة أكثر فعالية للاحتياجات المتصلة بالتراع.

٦٠ - لقد أنهى مايكل كيتينغ، نائب ممثلي الخاص، المنسق المقيم، منسق الشؤون الإنسانية، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مهمته في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وإنني أعرب له عن شكري على ما أبداه من حماس ودبلوماسية في تيسير عمل البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، لا سيما في المفاوضات الناجحة المتصلة بعملية طوكيو. وقد وصل بديلُه، مارك باودن، إلى كابل في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وأتمنى له التوفيق في مهمته الجديدة والصعبة. إضافة إلى ذلك، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناني لجميع موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين في أفغانستان، وللمثلي الخاص، يان كوبيتش، على تفانيهم المتواصل في دعم الشعب الأفغاني.